ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES:مجلد (07)، عدد (02)،2021 ، ص: 601-614

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

الجمارك الرقمية (دراسةحالة الجمارك الجزائرية)

E- Customs Case Study Algerian Customs

عبدالقادر حليس، Helis Abdelkader [1*]،

[1]أستاذ محاضر "أ"، المخبر، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/10/31 تاريخ القبول: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص

تستخدم الجمارك الجزائرية نظام معلومات يسمى نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك "SIGAD"، والذي تم تطويره داخليا منذ أكثر من عقدين من الزمن، ويعود تاريخ بداية استعمال نسخته الأولى في سنة 1995. وهو مصدر المعلومات الوحيد الموجود في الجزائر المتعلق بالتجارة الخارجية، يتيح نظامSIGAD الإدارة المحوسبة لعملية الجمركة،كما يزودنا بإحصاءات عن التجارة الخارجية للبلاد، والتي يتم إرسالها بشكل منتظم إلى السلطات، من أجل اتخاذ قراراتها الاقتصادية. لكن النظام الجديد جاء بكثير من الفوائد منها زيادة مستوى التوجه نحو الرقمنة وكذا زيادة مستوى الشفافية في المعاملات.

الكلمات المفتاحية

جمارك، جمارك رقمية، الجمركة عن بعد

تصنيف JEL: E62، F13، G18

Abstract

Algeria Customs is still using an information system called “SIGAD” (Customs Information and Automated Management System), which was developed in-house over two decades ago, with its first version being rolled out in 1995. The only existing information source on Algeria’s foreign trade, SIGAD provides the computerized management of the Customs clearance process and produces statistics on the country’s foreign trade, which are forwarded on a regular basis to the authorities, in order to inform their economic decision-making.

But, The new Customs information system will be rolled out gradually over a period of three years. Some of the advantages of the new information system include: ex digitizing all Customs procedures and, in so doing, removing the discretionary power of Customs agents, guaranteeing the transparency of operations

Keywords

Customs, e-customs, remote customs clearance

JEL Classification Codes :E62 ،F13 ،G18

*البريد الالكتروني للباحث المرسِل:helisabdelkader17@gmail.com

1- مقدمة:

إن تطوير منشآت دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالنظر إلى الدور الأساسي المتعاظم الذي تؤديه في تطوير الأنشطة الاقتصادية، يشكل محور أساسي في الاستراتيجية الحكومية الهادفة إلى تجديد هياكل الاقتصاد الوطني. ومن ثمة، فإن مخطط عمل الحكومة سيرمي إلى ضمان الاستعمال الناجع للمنشآت الموجودة وإنجاز قدرات جديدة تستجيب للمعايير الدولية، كروافد ضرورية لبروز وتطوير اقتصاد رقمي حقيقي.

وضمن هذا النسق نجد الادارة الجمركية الجزائرية كغيرها من الإدارات تواجه في الأوقات الراهنة العديد من التحديات في مجال تبادل المعلومات، تسهيل التجارة وادارة المخاطر، مما يتطلب منها اعتماد برامج وأليات لمواكبة هذه التطورات وعصرنة ادارتها وتحسين العلاقة مع شركائها، ومن أجل أن تواكب هذا التطور وتواجه المخاطر وتقلل من المشاكل، أصبح من الضروري على الإدارة الجمركية الجزائرية اتباع ألية اليقظة وترسيخ مراحلها على مستوى جميع فروعها.

لقد أظهرت الأزمة الصحية التي مست الجزائر على غرار بقية دول العالم، أهمية الرقمنة، لتلبية مختلف الخدمات في ظرف جد وجيز، وما قدمته من تسهيلات وحلول مذهلة، مكنت صناع القرار في الجزائر من اتخاذ أنجع القرارات وأكثرها فاعلية، كما قلصت من آثار الأزمة وتداعياتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجال الاقتصادي في الجزائر سيساهم في انتشار كبير لحجم المعلومات والبيانات الاقتصادية الحساسة التي تعد سرا من أسرار الدولة الجزائرية، ما يضعها في متناول دول أخرى متحكمة في التكنولوجيا، وهذا ما يحتم على الجزائر إنشاء نظام معلوماتي آمن أو ما يعرف بالأمن السيبراني، ولن يتحقق ذلك إلا بالتحكم في التكنولوجيا الحديثة والتحكم في الطلب المتزايد على التطبيقات ووسائل الاتصال الحديثة من قبل المتعاملين الاقتصاديين والمستهلكين على حد سواء.

من خلال هذا التقديم يمكننا طرح السؤال التالي:

ما هو مستوى التقدم المحرز في رقمنة الادارة الجمركية الجزائرية؟

يندرج ضمن هذ السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا نقصد بالتحول الرقمي وماهي مؤشراته؟
2. كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية مساعدة الجزائر على التصدي لجائحة كورونا؟
3. ماذا نقصد بالإدارة الجمركية الرقمية؟
4. أين وصل مستوى التقدم في مستوى رقمنة الادارة الجمركية الجزائرية؟

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. تحديد مفهوم التحول الرقمي والمؤشرات المحددة له؟
2. مكانة الخدمات المالية الرقمية في مساعدة الدولة للتصدي لجائحة كورونا؟
3. تحديد مفهوم مصطلح الإدارة الجمركية الرقمية؟

4. الوقوف عند مستوى التقدم في رقمنة الادارة الجمركية الجزائرية؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي وضرورة الاندماج في هذا المسار العالمي؛
2. تفشي الازمة الوبائية الأخيرة وما أصفرت عليه من مشاكل اقتصادية واجتماعية نتيجة عمليات الاغلاق الشامل؛
3. توُفر الرقمنة سهولة في الحصول على المعلومات، بسبب اعتمادها على التكنولوجيا واستخدام الانترنت، وبالتالي تساهم في اتخاذ القرارات اللازمة بسرعة.

المنهج المتبع في الدراسة

تتطلب الإشكالية محل الدراسة إتباع كل من: المنهج التاريخي قصد ابراز المحطات التاريخية لبعض القضايا المرتبطة بالدراسة. بالإضافة إلى المنهج الوصفي للإلمام بجوانب الدراسة وتحليلها.

الدراسات السابقة:

بغرض الاحاطة بجوانب الموضوع، حاولنا الالمام بمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع رقمنة الادارة الجمركية بصفة عامة والادارة الجمركية الجزائرية بصفة خاصة. وهي وفق السياق التالي:

الدراسة الأولى:

هبة عبدالمنعم وسفيان قعلول، **نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2021.

تعتبر هذه الدراسة ذات قيمة مضافة،كونها قامت بتشريح أحد المواضيع ذات الأهمية البالغة وهي قضية التحول الرقمي في الدول العربية. حيث بينّت بالدلائل والاحصائيات مستوى التقدم للدول العربية في مستوى التغطية بشبكات الهاتف المحمول والثابت وكذا مستوى تدفق الانترنيت. بالإضافة إلى كونها تناولت قضية التمكين الرقمي والابداع والتطور في التحول الرقمي دون أن نغفل أنها أعطت تصور حول بناء مؤشر لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية وهذا أهم اضافة في الدراسة.

الدراسة الثانية:

Abdelkader DJEFLAT, **la douane tic et connaissance**, Le colloque national « La veille stratégique et les systèmes d'information :Quelles contributions au renforcement des relationsentre la douane et ses partenaires ?Oran le 20 et 21 novembre 2016.

تناولت الدراسةفي البداية التغيّر الوظيفي في دور الجمارك من المدرسة الكلاسيكية وحتى نموذج التحرير الاقتصادي المتبنى من طرف منظمة التجارة العالمية. كما عرجت الدراسة على أهمية تكنولوجيا المعلومات والتوجه نحو اقتصاد المعرفة في تطوير النشاط الجمركي.

الدراسة الثالثة:

BOUDIA Mounya&DEBBI Ali, **Le SIGAD : un système d'information et d'amélioration de la performance du commerce extérieur**, Colloque international sur :La transformation numérique des entreprises & les modèles prédictifs sur Big Data, Le 12et 13 Novembre 2017.

تناولت الدراسة موضوع في غاية الأهمية، يتجلى في عملية التنسيق التي أصبحت متاحة بين البنوك وإدارة الجمارك الجزائرية، كون أن نظام SIGAD وضمن أحد التحسينات التي أدخلت عليه أصبح هناك تنسيق بين الادارتين فيما يخص تمويل عمليات التجارة الخارجية. وحاول الباحثينمن خلال هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: ما هو تأثير SIGAD على عمليات توطين البنوك على مستوى بنك الجزائر الخارجيBEA؟

الدراسة الرابعة:

Hakim Berdjoudj,**Un nouveau système d'information douanier voit le jour en Algérie**, OMD actu n° 88 Février 2019.

عالجت الدراسة موضوع حيوي حساسا. ويمثل أحد الاشكالات المطروحة في تسيير الادارة الجمركية الجزائرية وهو نظامSIGAD الذي اتضحت محدودية قدرته على استيعاب كافة المتغيرات وادخال العديد من التعديلات. وهو ما أدى بالإدارة الجمركية الجزائرية في البحث عن البديل الملائم. وضمن هذا الدراسة تناول الباحث في البداية التعريف بنظامSIGAD ثم تناول اهم جوانبه معرجا على جوانبه. ثم تطرق إلى ذكر فوائد النظام الجديد.

2.الاطار النظري للتحول الرقمي على المستوى العالمي:

أ.مفهوم الخدمات الالكترونية:

تعني توصيل الخدمات الحكومية للمواطن باستخدام الطرق الإلكترونية ووسائل الاتصالات الحديثة بكفاءة عالية. والانتقال من طرق التقديم التقليدية للخدمات لطرق حديثة تيسر الإجراءات وتبادل المعلومات بين مؤسسات الدولة فيما بينها ومؤسسات الدولة والمواطن(الطراونة، 2011، صفحة 26).

ب.تعريف التحول الرقمي:

يعرف التحول الرقمي على أنه: الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات والمنتجات بشكل ابتكاري يولد تجربة مميزة على جميع الأصعدة. كما أن التحول الرقمي الذكي يعني أننا نستخدم التكنولوجيا لتحسين معيشتنا.(عبيدي، 2020، صفحة 314).

ت.التحول الرقمي على المستوى الافريقي:

وفقا لتقرير مشترك بين مركز التجارة الدولية وشركة Avasant تم نشره مؤخرا، تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (06-10بالمائة) من إجمالي صادرات الخدمات في عينة من 11 اقتصادا إفريقيا، مما يؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعبت بالفعل دورا مهما في هذه البلدان قبل انتشار الوباء. يدفع السياق العالمي الحالي المنظمات إلى تسريع تبني الابتكارات الرقمية في كل من القطاعين الخاص والعام. هناك أدلة متزايدة على أن وتيرة التحول الرقمي تتسارع في إفريقيا أيضا، حيث تعمل أزمة فيروس كورونا كداعم للرقمنة.

على الرغم من هذه الإمكانات الواعدة، تواجه القارة الأفريقية العديد من التحديات التي تعيقها عن الاستفادة الكاملة من إمكانات التحول الرقمي، والتي تشملوفقا لمعطيات البنك الدولي أنه يعيش ما يقرب من 300 مليون أفريقي على بعد أكثر من 50 كيلومتر من وصلة الألياف الضوئية ذات النطاق العريض، ومن ثم فإن الافتقار إلى توافر

الإنترنت عالي السرعة على نطاق واسع لا يزال يمثل عقبة كبيرة، في حين أن الاتصال الموثوق به ومنخفض التكلفة ضروري لأنه يدفع الإنتاجية والابتكار والنمو.

على الرغم من زيادة تدفقات رأس المال الاستثماري بشكل مطرد، لا تزال الشركات الناشئة الرقمية تكافح لجذب التمويل، في حين أن الشركات الصغيرة في القطاعات التقليدية تتبنى ببطء نماذج الأعمال الرقمية لتحسين الإنتاجية والمبيعات. لا تزال فجوة المهارات الرقمية كبيرة وتمنع استيعاب التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة. تتكيف اللوائح والسياسات ببطء شديد مع الاقتصاد الرقمي(السياسات التمكينية لتسريع وتيرة الرقمنة في أفريقيا، 2021).

ث.التحول الرقمي على المستوى العربي:

نتناول ضمن هذا الجزء رصد تطور البنية الأساسية الرقمية ممثلة في مستويات انتشار خدمات الاتصالات (خدمات الهاتف النقال وشبكة الانترنيت.

✓ **خدمات الهاتف النقال:**

شهدت خدمات الهاتف النقال تطورا ملحوظا في الدول العربية خلال العقدين الماضيين. لا سيما في ضوء توجه العديد من الدول العربية نحو تحرير سوق الاتصالات. ودخول الكثير من شركات القطاع الخاص إلى السوق. وهو ما ساعد على زيادة الاشتراكات في هذا النوع من الخدمة. حيث ارتفع عدد الاشتراكات النشطة لخدمات الهاتف المحمول لكل مائة من السكان في الدول العربية من 7.8 اشتراك في سنة 2010 إلى 60 اشتراكا في سنة 2020 بمعدل نمو مركب بلغ 20 بالمائة سنويا خلال الفترة (2010-2020)(عبدالمنعم و قعلول، 2021، صفحة 9). ويمكن أن نوضح هذه التغيرات من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (01): اشتراكات الهاتف النقال النشطة لكل مائة من السكان

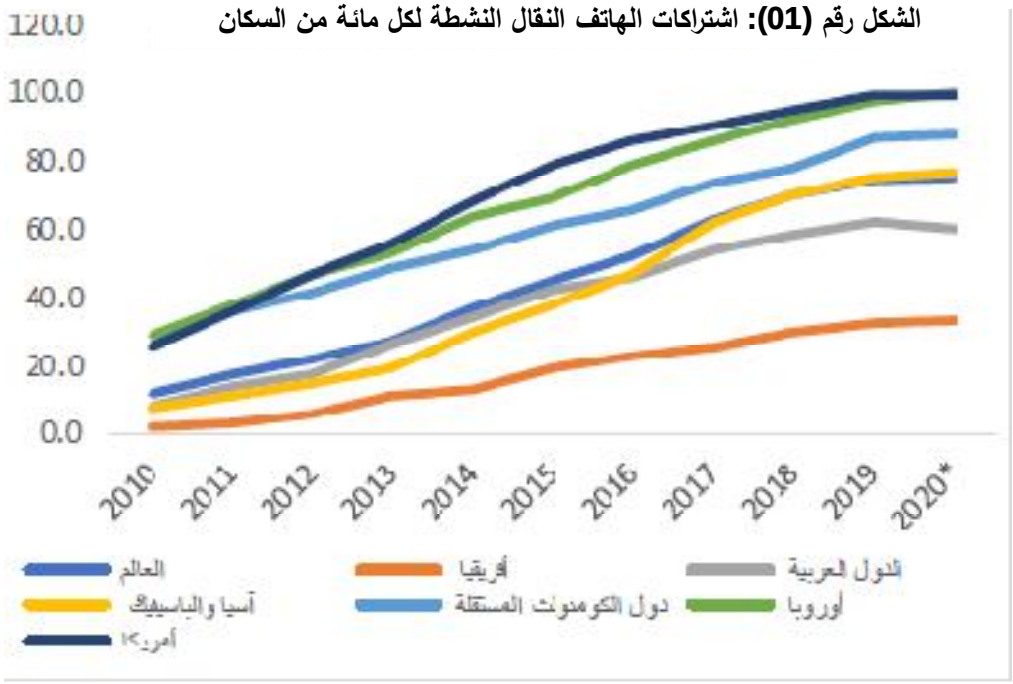

Source: ITU World Telecommunication/ICT Indicators database. 2021.

✓ **خدمات الأنترنيت:**

تعتبر خدمة الاتصال بشبكة الانترنيت، ضمن أهم المقومات الاساسية لعملية التحول الرقمي على صعيد الافراد أو الشركات وحتى الحكومات، كونها تساهم في دعم خطط التنمية الاقتصادية، من خلال ما توفره من ميزة كبيرة في تبادل المعلومات. وكذا تعزيز مهارات رأس المال البشري وتطوير اليات جديدة لتقديم السلع والخدمات أو حتى الولوج إلى الخدمات الحكومية الالكترونية. لقد شهدت الدول العربية ارتفاع في نسبة الأفراد المستخدمين للأنترنيتمن نحو 8.3 بالمائة في سنة 2005 إلى حدود 55 بالمائة في سنة 2019ليفوق بقليل المتوسط العالمي البالغ 52.4 بالمائة.
ويمكن توضيح ذلك وفق الشكل الموالي(عبدالمنعم و قعلول، 2021، صفحة 11).

الشكل رقم(02): نسبة الأفراد المستخدمين لشبكة الانترنيت(%)

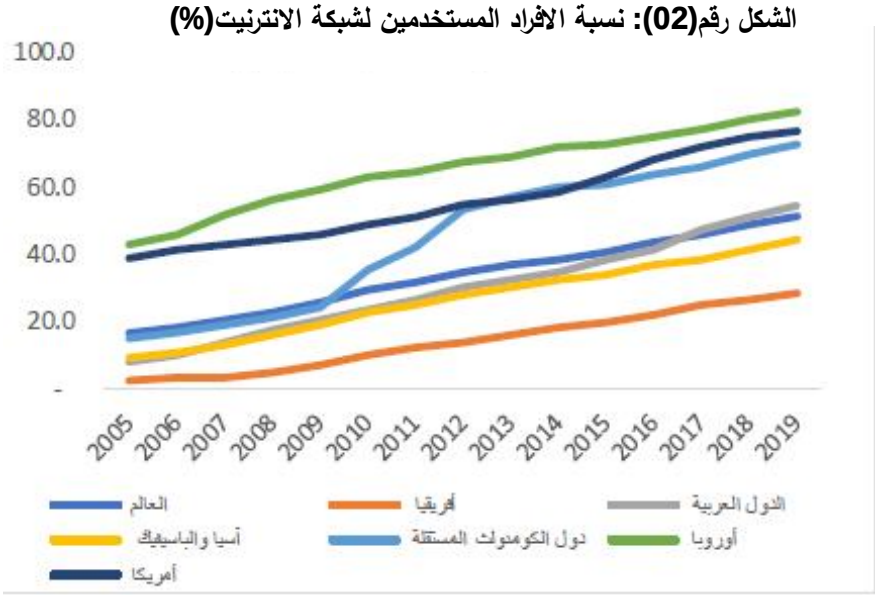

Source: ITU World Telecommunication/ICT Indicators database.2020

ج.مؤشرات قياس التحوّل الرقمي::

أصبح من الضروري قياستقدّم الدول العربية نحو هذه الظاهرة المتصاعدة. وهناك العديد من المؤشرات القياسية على المستوى الدولي في هذا المجال منها: مؤشر تطبيق الرقمنة (DigitalAdoptionIndex, 2016) الصادر عن البنك الدولي؛ مؤشر التطور الرقمي (Digital Evolution Index, 2017)لكليّة فليتشر في جامعة تافتس بالشراكة مع ماستركارد؛مؤشر الرقمنة (the Digitization Index, 2016) لشركة البحثBBVAResearch؛ تصنيف التنافسية الرقمية العالمي (WorldDigitalCompetitivenessRanking, 2018) لمركز التنافسية العالمية؛مؤشر التمكين الرقمي (EnablingDigitalizationIndex2018)الصادر عن شركة أليانزوأولرهيرميس.وعموما، تركّز هذه المؤشرات على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد الرقمي. وتتضمن ثلاث جهات فاعلة رئيسية هي المواطنين،الحكومة والقطاع الخاص. كما تتضمن هذه المؤشرات قياسات تعكس الجوانب المؤسسية والتنظيمية للنظام البيئي الرقمي.
وهناك بعض الاختلافات بين هذه المؤشرات، فعلى سبيل المثال، يضم مؤشر التطور الرقمي مؤشرات تتعلق بالابتكار. من ناحية أخرى، فنجد أن مؤشر التمكين الرقمي يختلف قليلًا عن باقي المؤشرات لأنه لا يقيس نتائج الرقمنة بل يركّز على الظروف التي تسمح للشركات بالتحول أو الازدهار الرقمي.(مصطفى، 2021).

الصعوبات التي تواجهها الدول العربية على طريق التحول الرقمي:

تتجلى في النقاط التالية(منظمة العمل العربية، 2021، صفحة 123):

1. نقص الاطارات ذات المهارات الرقمية: هناك حاجة ملحة الى الخبرات المتخصصة في تطوير التطبيقات والبرمجيات والتصنيع الرقمي وغيرها من القدرات الت تواكب مسيرة التحول الرقمي؛
2. ملكية البيانات ومشاركتها: إن قضايا سرية وخصوصية المحتوى وما لها من اثر في تمكين الحكومات من تنفيذ مبادراتها الرقمية يتطلب من الحكومات اتباع مستويات الحماية الرقمية المتطورة من خلال قوانين واضحة وفعالة لجميع المعاملات الالكترونية؛
3. ضعف الثقافة الرقمية: وذلك نتاج غياب الرؤية الواضحة وعدم الثقة في قدرة المؤسسات على استيعاب الحلول الرقمية.

4.التحول الرقمي في الجزائر:

تعتبر الرقمنة بمثابة التطعيم ضد الأخطار والكوارث المحتملة، التي قد تتعرض إليها الدول والحكومات، وتعتبر الإدارة الذكية التي تعتمد في تعاملاتها الخارجية والداخلية على أنظمة الإعلام الآلي وبنوك المعلومات والمعطيات والأرضيات الرقمية وتطبيقات منظومة المعلوماتية الحديثة في جميع ممارستها الإدارية وفي تسيير مؤسساتها الاقتصادية، عصب الاقتصاد في وقتنا الراهن، من خلال تكييف منظومتها البنكية، وإدارة الجمارك مع مستجدات وتطورات العالم الاقتصادي واقتصاد المعرفة. وفي هذا السياق سوف نتناول مؤشرات رقمنة الاقتصاد الجزائري وفق السياق التالي(سيد علي، 2020).

✓ **مؤشر الربط بالهاتف الثابت:**

شهدت عملية الربط بالهاتف الثابت نوعا من التزايد خاصة خلال السنوات الأخيرة. وهذا راجع الى توجه المسلك الجزائري على زيادة طلبه على الربط بشبكة الانترنيت. ويمكن أن نوضح هذا من خلال الجدول التوضيحي التالي.

الجدول رقم: تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المشتركين في الهاتف الثابت	2922731	3059336	3289363	3138914	3098787	3267592	3404709	4100982	4 158 518

المصدر:وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المديرية العامة للاقتصاد الرقمي، متاح على الرابط (2021/10/04):
https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018_0.pdf

✓ **مؤشرات شبكة الانترنيت:**

بناء على المعطيات المتوفرة والمعلن عنها من طرف الوزارة الوصية فإن مستوى الربط بشبكة الانترنيت في تطور مستمر ويمكن أن نوضح ذلك من خلال معطيات الجدول الموالي.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
طول الالياف البصرية (كم)	46231	50800	61556	70700	76514	127372	14510
عرض نطاق الانترنت الدولي (ميغابايت/ثانية)	104448	166000	278000	485155	630150	810155	105000

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المديرية العامة للاقتصاد الرقمي، متاح على الرابط (2021/10/04):
https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018_0.pdf

المؤسسات الداعمة للتحول الرقمي في الجزائر:

✓ **انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة: (A.N.D.N):**

تعتبر بمثابة مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تابعة بشكل مباشر لوصاية الوزير الأول، يشرف على تسيرها مجلس ادارة يتكون من ممثلين عن دوائر وزارية متعددة وتزود بمجلس علمي وتقني. انبثق انشاؤها بموجب مرسوم رئاسي رقم 19-317 مؤرخ في 29 ربيع الاول 1441 الموافق لـ 26 نوفمبر 2019.(الجريدة الرسمية العدد: 74، 2019)

تهدف الوكالة الى تجميع الموارد البشرية والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومنصات الادارات والهيئات العامة من أجل تقديم خدمة عمومية مقبولة للمواطن. ويتعين على الوكالة اقامة شراكات دائمة مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين الرئيسيين في القطاع الرقمي لتنفيذ مشاريع واسعة النطاق بهدف تحديث الإدارات العمومية.

تتولى الوكالة انجاز دراسات استشرافية تتعلق بتطوير الرقمنة وضمان اليقظة التكنولوجية لحساب الوزير الاول. كما تقوم بمهام تصميم عناصر الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة واقتراحها على الحكومة، بالتشاور مع الدوائر الوزارية والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني. وتكلف ايضا بضمان متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية(بوراس، 2019، صفحة 258).

✓ **مؤسسة دعم تطوير الرقمنة:**

تسعى مؤسسة دعم تطوير الرقمنة (EADN) في أن تكون عاملاً محفزا لنظم تكنولوجيات الإعلام والاتصال والرقمنة في الجزائر، بهدف توحيد الموارد البشرية و البنى التحتية والمنصات المعلوماتية للإدارات والهيئات العمومية،وذلك بغرض توفير خدمات عمومية ذات جودة لفائدة المواطنين(وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2021).

مهامها:

أسندت لها مجموعة من المهام نذكر منها(وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2021):

1. عصرنة الإدارات العمومية من خلال إنشاء منصات معلوماتية هيكلية
2. رقمنة الإجراءات الإدارية ورفعها على الإنترنت
3. ترشيد الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالدولة من خلال سياسة توحيد الاستثمارات ومواءمة التكنولوجيا
4. مراقبة إنجاز مركز البيانات الحكومي ووضعه حيز الخدمة
5. إنشاء نظم اتخاذ القرار من أجل مراقبة أنجع للإجراءات الحكومية
6. تقليص الفجوة الرقمية وتسهيل بروز مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة
7. تزويد المواطنين والجهات الفاعلة الاقتصادية بقنوات لامركزية للوصول إلى الإدارات
8. إنشاء وصلات اتصال من الحكومة إلى الحكومة (G2G)والحفاظ على ديمومتها وأمنها
9. تحديد مؤشرات أداء الأنظمة الموضوعة مع ضمان متابعتها وتقييمها
10. تقييم تأثير الاستثمارات التي تمت في المجال الرقمي
11. عصرنة نظم المعلومات الخاصة بالهيئات العمومية وتحديثها وتطويرها
12. ضمان قابلية التشغيل البيني لنظم معلومات الهيئات العمومية
13. انجاز وتنفيذ منصات الإدارة المتكاملة "تخطيط موارد المؤسسة" (ERP) للهيئات العمومية.

أ.دور الخدمات المالية الرقمية في مساعدة الجزائر على التصدي لجائحة كورونا:

تتيح الخدمات المالية الرقمية سبلا سريعة آمنة للحكومات للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا من خلال التحويلات الاجتماعية وغيرها من المساعدات المالية، لا سيما عندما تكون وسائل النقل والتنقل غير آمنة أو محدودة. وقبل نشوب الأزمة الحالية، كان من الواضح أن حالتين اثنتين لاستخدام الخدمات المالية الرقمية – باستثناء تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، والتحويلات المالية، ومدفوعات الحكومة إلى الأفراد- كانتا مفيدتين بشكل خاص للفقراء.

فوفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي عن أسعار التحويلات في العالم، يبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات النقدية 6.8 بالمائة، لكن المعاملات الرقمية ستخفض التكلفة إلى 3.3بالمائة. واستنادا إلى بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex، فإن ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي، ومع ذلك، فإنهم ما زالوا يستخدمون وسائل مثل خدمات خارج الحساب لإرسال التحويلات المحلية أو تلقيها. ولذلك، فإن زيادة أموال التحويلات المتاحة للمستفيدين من التحويلات والتشجيع على استخدام القنوات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ويمكن أن تعزز المدفوعات الرقمية مساءلة الحكومات التي تصدر أموالاً طارئة للمواطنين والشركات من خلال تحسين تتبع التمويل والتدخلات. وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات على معالجة مشاكل السيولة الحرجة، وتمكينها من التفاعل مع مقدمي الخدمات المالية، والسحب من خطوط الائتمان القائمة دون تأخير أو تعطيل، والحصول على تمويل بديل يمكن أن يعوض عن نقص السيولة في القنوات المالية التقليدية.

وكانت التطورات التكنولوجية الأخرى حاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية. فقد مكّنت "الهوية الرقمية" – التي بدأت في الجزائر عام 2016 – المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك". كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة مختلفة لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام.

كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماما تخدم الفقراء. إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة، مع دخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل OuedKnissوBatolisوIdealFormeوIdealForme. وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض(دوروثي ، 2021).

التحول الرقمي في الجزائر وفق مخطط عمل الحكومة لسنة 2021:

5- الإطار النظري للجمارك الرقمية والتحول الرقمي في ادارة الجمارك الجزائرية

لعل العقبات التي تكلمنا عليها في التحليل السابق. والضغط المتزايد الناتج عن تطور التجارة الخارجية. أديا إلى ظهور هذا التوجه الجديد والمتمثل في تغيير نمط التسيير. أي الانتقال من الإدارة التقليدية اليدوية إلى الإدارة الإلكترونية. وبالتالي سوف نتناول في هذا المحور بالتفصيل هذا النمط الجديد.

5-1- مدخللإدارة الجمركية الرقمية

✓ **تعريف الإدارة الجمركية الرقمية:**

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية. وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة مانفست السلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط (The Trade Facilitation Implementation Guide).

وحسب منظمة الجمارك العالمية فإن مصطلح الجمارك الرقمية يعني: أي نشاط آلي أو إلكتروني يسهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية (النظم الآلية لتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الالكتروني للمعلومات). بالإضافة الى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية، وكذا استخدام الهواتف الذكية (World Customs Organization declares 2016 to be the year of Digital Customs, 2021).

✓ **مزايا الخدمة الجمركية الالكترونية**

يتيح التوجه نحو الجمارك الإلكترونية جملة من الإيجابيات نذكر منها:

1. سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك؛
2. إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة؛
3. إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية. ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيا؛
4. توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط عن طريق الشخص المفوض من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة فقط؛
5. إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.

✓ **متطلبات التحول نحو الادارة الجمركية الرقمية:**

هناك جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل انجاح هذا التحول الاستراتيجي ونذكر منها:

1. ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وآمنة؛
2. ينبغي وجود مورد بشري مؤهل لإتقان الفنيات التكنولوجية ومتابع لكل مستجداتها؛
3. يجب بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من خبرتها؛
4. الاستفادة من الخبرات والدرات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال؛
5. ارساء قواعد واتفاقيات تعاون مع البنوك التجارية.

5-2- مسار رقمنة الادارة الجمركية الجزائرية

توجهت العديد من الإدارات الجمركية إلى ادخال التطبيقات الحديثة في العمليات الجمركية. ومن بينها الادارة الجمركية الجزائرية. ولمزيد من المعلومات يمكن أن نتناول ما يلي:

✓ **تعريف نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك**

Système d'Information et de Gestion Automatisée des Douanes

هو عبارة نظام آلي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة، بغرض تسريع العملية واضفاء طابع الشفافية في المعاملات. والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية تم إطلاقه في سنة 1995. ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الادارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام بكل الإدارات الجمركية.

✓ **أهداف نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك**

حيث تتمثل اهدافه فيما يلي:

1. تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط واختصار الإجراءات الجمركية؛
2. ترشيد عمليات الرقابة؛
3. زيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية؛

4. التطبيق الدقيق للقوانين الجمركية؛
5. الدقة في الاحصائيات التجارية المقدمة.

✓ **التطور الوظيفي لنظام رقمنة الجمارك الجزائرية:**

مر نظام (**S.I.G.A.D**) بمجموعة من المحطات وادخلت عليه جملة من التحسينات، يمكن أن نوضحها كالتالي:

الجدول رقم: مراحل تطور نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك

التاريخ	نوع التعديل أو الاضافة
اكتوبر 1995	اطلاق النسخة الاولى من النظام
اكتوبر 1996	الجمركة عن بعد
جوان 1997	نظام معلومات للإحصائيات
جانفي 1999	الانظمة الاقتصادية الجمركية
نوفمبر 1999	المنازعات الجمركية
فيفري 2000	الرواق الاخضر
سبتمبر 2004	تسيير المخاطر
سبتمبر 2007	اتفاق الشراكة الجزائري الأوربي.
افريل 2008	قضية القيمة
جوان 2008	التسيير الالي لسند العبور الجمركي للمركبات
جانفي 2009	الرقم التعريفي الجبائي بالإضافة الى منطقة التجارة العربية الكبرى
2013	دمج نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، نظام المعلومات لمؤشرات النجاعة، التصريح المبسط، مدة الجمركة 8ايام.
2014	الاتفاق التفضيلي مع تونس، تسيير الموارد البشرية. نظام تبادل المعلومات بين الجمرك والبنوك.
2015	مصطلحات (عقود) التجارة الدولية
2016	حوسبة الايرادات

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

✓ **محدودية نظام(S.I.G.A.D) وضرورة احداث نظام جديد:**

كان من المفروض تطبيق نظام معلومات الجمارك الجزائرية الجديد تدريجيا على مدى ثلاث سنوات تبدأ في يناير 2019. سيتعين على النظام القديم والنظام الجديد أن يتعايشا خلال فترة النشر

مزايا النظام الجديد:

سيكون لنظام المعلومات الجديد المزايا التالية على وجه الخصوص(Berdjoudj, 2021):

1. إضفاء الطابع المادي على جميع الإجراءات الجمركية وضمان شفافية العمليات؛

2. تطبيق أساليب التصنيف متعددة المعايير للحد من مخاطر الغش. وبالتالي السماح لإدارة الجمارك بالقيام بدورها كحامي للاقتصاد الوطني ؛
3. تسهيل إنشاء مركز إدارة المخاطر، والذي سيعتمد على قواعد البيانات الديناميكية التي سينشئها النظام وعلى قواعد البيانات التي سيتم ربطها بها؛
4. متابعة المسار المهني لأعوان الجمارك ومراقبة تطور الوظائف والمهارات، وضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك والانضباط وهذا لضمان إدارة الموارد البشرية على أساس معايير محددة ومطابقة لما هو معمول به عالميا.

6. الخلاصة:

إن سعي إدارة الجمارك الجزائرية لتحسين خدماتها من خلال زيادة مستوى التحول الرقمي تماشيا مع التحولات الحاصلة في بنية الاقتصاد الجزائري من جهة ومتطلبات الالتزامات الدولية فيما يخص تدفقات البضائع ووسائل النقل وانتقال رؤوس الأموال، لا يمكن لهذا الهدف أن يجد له طريقا للنجاح دون وصول ذلك المسعى الجمركي مع الشركاء في إدارة العملية اللوجستية وذلك بالتأسيس لقاعدة شراكة معلوماتية حقيقية ومستدامة، تمكن كل الفاعلين من التحكم في مفردات التجارة الخارجية بأريحية وربحية.

ومن خلال دراستنا ها نستنتج جملة من النقاط نسجلها كالتالي:

تسعى الإدارة الجمركية جاهدة نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية، بغرض التوجه نحو الجمارك الرقمية وتسريع وتطوير الخدمة الجمركية. وهذا بهدف تجسيد معالم التوجه الاستراتيجي من أجل الوصول الى تطوير أدائها؛

تعمل الإدارة الجمركية إلى زيادة وترقية مستوى الاتصال، بهدف زيادة بناء جسور التواصل بين الإدارة الجمركية مع ومحيطها لشرح توجهاتها والانصات إلى انشغالات المتعاملين معها وتجسد هذا من خلال العمل الجواري الذي تقوم به الإدارات الجمركية؛

الاقتراحات:

1. مضاعفة الجهد لمواكبة الوتيرة المتسارعة لأنظمة المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية وتبعاتها على المؤشرات العامة للاقتصاد؛
2. حث وإلزام الشركاء وكل المتدخلين على الأخذ بالرقمنة كوسيلة فعالة للأداء المتعلق بعبور وجمركة البضائع وانتقال الأموال من وإلى الخارج وطريق أنجع للربحية (خفض التكاليف والأخطار)؛
3. البحث عن أنجع الوسائل لدمج الكيانات الإلكترونية لمختلف المصالح والهيئات والمتدخلين والشركاء لتوحيد أنماط العمل المعلوماتي؛
4. مراجعة وتحيين واستحداث نصوص تشريعية وتنظيمية من شأنها استيعاب الإجراءات والمنازعات الناتجة عن تطبيق تكنولوجيات ونظم المعلوماتية؛
5. توسيع نشر الوعي بأهمية تكنولوجيات ونظم المعلوماتية؛
6. الحرص على تأمين نظم المعلوماتية من كل الأخطار المتعلقة بالقرصنة؛

الهوامش والإحالات:

1. *The Trade Facilitation Implementation Guide*. (n.d.). Retrieved 10 10, 2021, from http://tfig.itcilo.org/FR/contents/customs-automation.htm
2. *World Customs Organization declares 2016 to be the year of Digital Customs*. (2021, 10 05). Retrieved from World Customs Organization: http://www.wcoomd.org/en/media/newsroom/2015/november/world-customs-organization-declares-2016-to-be-the-year-of-digital-customs.aspx
3. الجريدة الرسمية (الامانة العامة للحكومة). (بلا تاريخ). *مرسوم رئاسي رقم 19-317 مؤرخ في 29 ربيع الاول 1441 الموافق لـ 26 نوفمبر 2019*. الجزائر.
4. الجريدة الرسمية العدد: 74. (2019). *مرسوم رئاسي رقم 19-317 مؤرخ في 29 ربيع الاول 1441 الموافق لـ 26 نوفمبر 2019، ص02*. الجزائر.
5. الجريدة الرسمية العدد: 74،. (بلا تاريخ). *مرسوم رئاسي رقم 19-317 مؤرخ في 29 ربيع الاول 1441 الموافق لـ 26 نوفمبر 2019*.
6. السياسات التمكينية لتسريع وتيرة الرقمنة في أفريقيا. (24 10، 2021). تم الاسترداد من منتدى القمة العالمية للمجتمع المعلومات 2021: https://www.itu.int/net4/wsis/forum/2021/ar/Agenda/Session/336
7. ديلور دوروثي . (24 10، 2021). تاريخ الاسترداد 24 10، 2021، من https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria
8. صفا مصطفى. (24 10، 2021). *كيفية قياس مدى التحّول الرقمي في البلدان العربية*. تم الاسترداد من https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/how-measure-digital-transformation-arab-countries
9. فاطمة الزهراء عبيدي. (2020). التحول الرقمي للإدارة الجزائرية بين الحكومة الالكترونية ومعوقات البيروقراطية. *المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الاعاقة، 02*(04).

10.منظمة العمل العربية. (2021). *ملخص البنود ودليل معلومات الدورة 47 لمؤتمر العمل العربي 2021*. مصر.

11.منيرة بوراس. (2019). التحول نحو الحكومة الالكترونية في الجزائر بين واقع التطبيق والرغبة في التطوير. العلوم السياسية، الجزائر.

12.نصيرة سيد علي. (2020). الرقمنة أساس التطور الاقتصادي. *يومية الحوار*.

13.نعيم عبد الكريم الطراونة. (2011). أثر أبعاد جودة الخدمة الالكترونية في تحقيق الرضا لدى ممثلي المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي (الاردني). 26. جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

14.هبة عبدالمنعم، و سفيان قعلول. (2021). *نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية*. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

15.وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (15 10، 2021). *مؤسسة دعم تطوير الرقمنة*. تم الاسترداد من وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: https://www.mpt.gov.dz/ar/content/الرقمنة